

واقع ممارسات حوكمة الشركات في شركات التأمين العاملة بالجزائر (دراسة ميدانية لعينة من الشركات)

The reality of corporate governance practices within insurance companies operating in Algeria
(A field study of a sample of companies)

أ.د.بن عمارة نوال

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات
النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
جامعة ورقلة - الجزائر

benamara.na@univ-ouargla.dz

جقيديل رشيدة

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات
النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
جامعة ورقلة - الجزائر

djekidel.rachida@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/17

تاريخ الإرسال: 2019/10/20

الملخص:

هدفت الدراسة الى إظهار مدى التزام شركات التأمين العاملة بالجزائر بممارسة حوكمة الشركات، الأمر الذي أدى بنا الى معرفة ما إذا كان هناك وجود لحوكمة الشركات أساسا ضمن الإطار العملي لشركات التأمين المستهدفة، وذلك من خلال تحليل أليات حوكمة الشركات الداخلية (مجلس الإدارة، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر) كأداة يتم من خلالها قياس درجة تطبيق هذه الشركات للحوكمة، ولهذا الغرض تم تصميم استبيان لجمع البيانات وتمت معالجته باستعمال الحزمة الإحصائية SPSS، وعليه توصلنا من خلال نتائج الدراسة الى وجود التزام مقبول للأليات الداخلية لحوكمة الشركات في شركات التأمين العاملة بالجزائر.

- الكلمات المفتاح: حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، تدقيق داخلي، إدارة المخاطر، شركات التأمين.
- تصنيف JEL: G22، M42، G30

Abstract:

This study aims to investigate extent Governance commitment of insurance companies operating in Algeria, which led us to know whether corporate governance exists within.

the operational framework of the targeted insurance companies, and that is through By analyzing the mechanisms of corporate governance (Board of Directors, Internal Control, Risk Management) as a tool being of measure the degree of governance application of these companies,

For this purpose a questionnaire was designed to collect data and treated by using SPSS, Therefore, we have reached through the results of this study to the existence of acceptable commitment to the internal mechanisms of corporate governance within insurance companies operating in Algeria.

- **Keywords:** corporate governance, Board of Directors, Internal Audit, Risk Management, Insurance Companies.
- **JEL classification Codes:** G30, M42, G22

المؤلف المراسل: جقيديل رشيدة، بريد التواصل: djekidel.rachida@univ-ouargla.dz

أصبح وجود قطاع التأمين ضمن كافة الدول والاقتصاديات المتقدمة والناشئة ضرورة ملحة، لتدارك الأخطار وحماية الممتلكات ووسائل العمل والتواصل والاتصال ورؤوس الأموال وكل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات وكافة القطاعات، ونظرا للأهمية البالغة التي يمتاز بها هذا القطاع وفي ظل الزخم وانتشار الفساد المالي والإداري والأخلاقي من جهة، وكون شركات التأمين تواكب عصر العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للانهيار والوقوع في أزمات قد شهدتها عدة دول من جهة أخرى، فإن الحاجة إلى البحث عن مبادئ وضوابط وقواعد تشدد، لكونها تخدم شركات التأمين وتساهم في استمرارها واستقرارها، وعلى اثر تحقيق هذا الأخير فقد كان لنظام حوكمة الشركات الدور الرائد في هذا الصدد بما يتضمنه من شفافية وافصاح ورقابة ومساءلة وتوجيه تساهم في حماية وتطوير شركات التأمين، ولهذا الغرض تمارس حوكمة الشركات من خلال عدة آليات تم تحدها من قبل جهات متخصصة تدعو إلى مراجعة التعليمات والقوانين والهيكل التنظيمية المسيرة لنشاط شركات التأمين نختص بالذكر الاتحاد الدولي لمربي التأمين (IAIS) المرجعية الدولية لوضع المعايير الرئيسية للإشراف على التأمين كأهم وأول هيئة تهتم بشركات التأمين على وجه الخصوص.

ومع ان صناعة التأمين بالجزائر تواجه تحديات عديدة على مختلف الأصعدة رغم محاولتها في الإصلاح من خلال تبنيها لجملة من القوانين والإصلاحية، إلا أنها كغيرها من الاقتصاديات الناشئة تطمح إلى تعزيز قدرتها المالية والإدارية وحماية أصحاب المصالح ذوي العلاقة بالشركة، مما يقتضي على شركات التأمين بالجزائر تفعيل آليات تضمن من خلالها مستوى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات من خلال ضبط وتطوير آلياتها، وفي هذا السياق قمنا بدراسة واقع حوكمة الشركات داخل قطاع التأمين بالجزائر من خلال تحليل آليات الحوكمة الداخلية، وعليه يمكننا طرح إشكالية بحثنا الرئيسية كالتالية:

ما مدى التزام شركات التأمين العاملة بالجزائر لمتطلبات آليات حوكمة الشركات؟

وبناء على ما سبق ذكره يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توفر شركات التأمين العاملة بالجزائر إطار تنظيمي متكامل لمزاولة نشاطها في ضوء آليات الحوكمة الداخلية؟
- هل هناك تطبيق لحوكمة الشركات داخل قطاع التأمين في الجزائر؟

وقصد الإجابة عن اشكالية الدراسة الرئيسية قمنا بصياغة فرضيتان أساسيتان للدراسة مفادها:

- لا يوجد تطبيق لآليات الحوكمة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجزائر.
- لا يوجد التزام لتطبيق حوكمة الشركات في شركات التأمين العاملة بالجزائر.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة حول تطبيق حوكمة الشركات في قطاع التأمين
- خصوصية شركات التأمين في مجال الحوكمة عن باقي القطاعات الأخرى
- الإطار التطبيقي للدراسة (الطريقة والأدوات ومناقشة النتائج)

1.1- مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة حول تطبيق حوكمة الشركات في قطاع التأمين :

لكي نتناول موضوع البحث بالتحليل والتطبيق، ونحقق أهدافه فقد قام الباحثان بمراجعة الدراسات السابقة لبحثنا، أين تم استعراض أهمها والتي تبنت موضوع حوكمة شركات التأمين وبينت أثر الحوكمة على المراكز المالية والإدارية والتنظيمية لشركات التأمين، وفيما يلي سنورد الدراسات والأبحاث المختارة كالتالي:

قامت دراسة العابدي دلال باختبار العلاقة بين وجود آليات حوكمة الشركات ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كونها أول شركة خاصة تدخل البورصة، ركزت خلالها على مدى دور كل آلية من هذه الآليات الداخلية للحوكمة والمتمثلة في (المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، إدارة المخاطر) والآليات الخارجية للحوكمة والمتمثلة في (هيئات الإشراف والرقابة، المراجعة الخارجية) في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة قيد الدراسة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، أشارت الباحثة أن شركة أليانس بالرغم من التزامها في تطبيق الحوكمة إلا أنها ليست نابعة من إرادتها وإنما التزاما إجباري كونها تتعامل مع جهة رسمية وهي البورصة (دلال، 2016)، وفي نفس المجال قام (عادل حسن محمد الشيخ اسماعيل، 2016) إلى تبيان دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين، مع دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية، خلص الباحث بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية الآلية والأداء المالي والمحاسبي في شركات التأمين (اسماعيل، 2016).

وقد قام (نبيل قبلي، 2017) بالبحث على الأثر الذي يحدثه تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الجانب المالي لشركات التأمين، بإبراز كيفية تأثير كل مبدأ من مبادئ الحوكمة (دور مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الإفصاح والشفافية، المساءلة) على تفعيل عناصر الأداء المالي الكلي لشركات التأمين وفق ما تنص عليه الهيئات الدولية توصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين كل مبدأ على حدى كمتغيرات مستقلة وتفعيل الأداء المالي كمتغير تابع، وان هناك قصورا في تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، بحيث ظهر من خلال إجابات العينة أنهم لا يمتلكون دراية واسعة عن الحوكمة وعن آليات تطبيقها، مع غياب عنصر مهم من عناصر الحوكمة المؤسسية ألا وهو عنصر الإفصاح والشفافية والذي من بين أهم عناصره ضرورة نشر القوائم المالية السنوية بشكل منتظم ودوري في الموقع الالكترونية (نبيل، 2017)، كما حاولت دراسة (Jennifer L Wang, Vivian Jeng, Jin Lung Peng, 2007) قياس أثر متغيرات الحوكمة على كفاءة أداء شركات التأمين العاملة في تايوان للفترة الممتدة من 2000 إلى 2002، عالجت الدراسة جانبين، فالجانب الأول نحو قياس كفاءة شركات التأمين (الكفاءة التقنية، كفاءة تخصيص، كفاءة التكاليف) باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات DEA بالاعتماد على مدخلات ومخرجات كل شركة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط الشركة (على الحياة، على الأضرار)، أما الجانب الثاني وبعد قياس كفاءة شركات التأمين، أخذت الدراسة بالكفاءة التقنية، كفاءة التخصيص، كفاءة التكاليف، مع إضافة متغير آخر ويعبر عن الأداء وهو العائد على الأصول ROA كمتغيرات تابعة، في حين متغيرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة، وتشمل كل من الملكية الداخلية، حقوق التدفق النقدي، حقوق التصويت، تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية الأدوار للمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وباستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد توصل الباحثون عموما إلى عدم وجود علاقة ودون دلالة إحصائية لمتغيرات الحوكمة على أداء شركات التي تنشط مجال التأمينات على الحياة، ما عدا متغير الملكية الداخلية والوحيد الذي له علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية على كفاءة هذه الشركات، وقد أرجع الباحثون إلى أغلب شركات التأمين على الحياة ذات طابع عائلي وقد بلغ معدل الملكية الداخلية بـ 63% مقارنة بالتأمينات على الأضرار المقدرة بـ 32%، وهذا ما أدى بمتغيرات الحوكمة تفقد دلالتها وأثرها على أداء الشركة (Wang, Jeng, & Peng, 2007)، كما وقد هدفت دراسة (Li-Ying Huang, Tzy-yih Hsiao, Gene C. Lai, 2007) إلى قياس وتحليل العلاقة بين كل من حوكمة الشركات وهيكل الملكية على أداء شركات التأمين العاملة بتايوان، استخدم الباحثون المقاربة اللامعلمية لنموذج تحليل مغلف البيانات من أجل قياس كفاءة شركات التأمين (الكفاءة التقنية، كفاءة التخصيص، كفاءة التكاليف)، تمثلت مدخلات النموذج في إجمالي مصاريف العمالة لكل شركة، مصاريف إدارية لكل عامل، رأس المال التساهمي، معدل الديون إلى حقوق الملكية، أما مخرجات النموذج فتمثلت في دخل الأقساط، وكذا حجم التعويضات، توصل الباحثون من خلال ما سبق إلى أن عمر الشركة يعد كمحدد مهم وأثر إيجابي ذات دلالة إحصائية على كفاءة شركات التأمين، كون هذا المتغير كان له الطابع الغالب في تأثيره على الأداء مقارنة بالمتغيرات الأخرى، إضافة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية لكل من معدل احتفاظ الأسهم المملوكة من قبل أعضاء ومشرفي مجلس الإدارة، ونسبة مساهمة الإدارة في الشركة على كفاءة أداء شركات التأمين، بحيث احتفاظ الادارة بنسبة معينة من الأسهم يؤدي إلى تحقيق توافق في الأهداف والمصالح وهو السعي نحو الزيادة في كفاءة أداء الشركة (Huang, Tzy-yih, & Gene c, 2007).

أما دراسة (Paul M. Guest, 2009) فقد عالجت متغير حجم مجلس الإدارة ومدى أثر ذلك على أداء شركات التأمين لعينة مكونة من 2746 شركة الناشطة في المملكة المتحدة للفترة الممتدة من 1981 إلى غاية 2002، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نماذج التأثيرات الثابتة FRM، وطريقة العزوم المعممة GMM، وطريقة المربعات الصغرى OLS، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج هامة تمثلت في أنه لا توجد أي دلالة في طبيعة الشركة كمحدد لحجم مجلس الإدارة في المملكة المتحدة، وجود علاقة سلبية قوية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وأداء الشركات التأمين سواء كان قبل الإصلاح أو بعده (بداية الإصلاح سنة 1990)، سيما على الشركات ذات الحجم الكبير، وقد أرجع الباحثون أن كبر حجم مجلس الإدارة ينعكس بذلك إلى ضعف التنسيق والتواصل وبالتالي إلى عدم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة، أن العدد الأمثل لأعضاء مجلس الإدارة هو أن لا يتجاوز عن الـ 10 أعضاء (Guest, 2009).

وتبعاً للباحثان (Martin Eling, Sebastian Marek, 2009) فقد قاما بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الحوكمة والمخاطر التي تواجهها شركات التأمين، وظفت الدراسة نموذج ذات معادلات بنائية SEM، مع اعتبار متغير حوكمة الشركات كعامل كامن (Latent variable)، بحيث يشمل هذا الأخير في مضمونه عن خمس متغيرات ممثلة في التعويضات التنفيذية، تعويضات مجلس الإشراف، استقلالية مجلس الإشراف، اجتماع المجلس، عدد المساهمين والمالكين لأكثر من 5% من عدد الأسهم، في حين أخذت الدراسة بكل من مخاطر الأصول، المخاطر المالية، مخاطر المنتج كمتغيرات تابعة، أم متغيرات التحكم (Control variables) فتمثلت في معايير المحاسبة (GAAP, IFRS)، طبيعة الشركة (على الأضرار، على الحياة، أو التي تمارس كليهما)، حجم الشركة بمقياس لوغاريتم الأصول، ونوع الدولة (ألمانيا والمملكة المتحدة وهما قيد الدراسة)، توصل الباحثان إلى أن متغيرات الحوكمة تؤثر بدرجة كبيرة على مخاطر شركات التأمين، مع الأخذ بعين الاعتبار كل خطر على حدى، بحيث وجد الباحثان أن خطر المنتج كان أقل تأثراً بمتغيرات الحوكمة مقارنة بالمخاطر الأخرى، أما من حيث اتجاه العلاقة بين متغيرات الحوكمة توصلت

الدراسة أن التطبيق الجيد للحوكمة سيؤدي حتما إلى الحد أو على الأقل من تقليل حجم المخاطر التي تواجهها الشركة، من جانب آخر وتحديدا عند متغيرات التحكم، بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي بين حجم الشركة ومستوى حوكمة الشركات، باعتبار أن الشركات كبيرة الحجم عادة ما توفر حماية أفضل للمستثمرين، في حين أن التغير في معايير المحاسبة انتقالا من GAAP إلى IFRS كان له تأثير سلبي على حوكمة الشركات والذي من المفترض أن نظام IFRS يعد كنقطة تحول في زيادة شفافية وافصاح المعلومات. (Eling & Sebastain, 2009)

2.1- خصوصية شركات التأمين في مجال الحوكمة عن باقي القطاعات الأخرى

يعد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) المرجعية الدولية لوضع المعايير الرئيسية للإشراف على التأمين في أكثر من 100 دولة في مختلف أنحاء العالم، فهي تصنف الثالثة من ضمن الجهات الدولية المعنية بالإشراف على القطاع المالي بالعالم إلى جانب كل من لجنة بازل للمصارف و منظمة (IOSCO) فيما يختص بالأوراق المالية، حيث تقوم بتفعيل أنظمة الإشراف على التأمين من خلال التعاون المتبادل بين أعضائها والتعزيز أسس الإشراف والرقابة على أعمال التأمين والتنسيق بين أعضائها لحماية حقوق حملة الوثائق، والعمل على تطوير أسواق التأمين بشكل فعال ومستمر، وقد قام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين بنشر العديد من التنظيمات واللوائح والإرشادات حول موضوع حوكمة الشركات التأمين حيث ان ابرز جهودها في هذا المجال تمثلت في إصدارها لعناصر الرئيسية لحوكمة شركات التأمين عام 2008، وقامت بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في 2009، اين تم اصدار ورقة مشتركة حول قضايا الحوكمة في شركات التأمين، بهدف تقريب وجهات النظر والأفكار بين الجهات التنظيمية العالمية ووضع مبادئ قابلة للتطبيق في مجال التأمين (النصار، 2016)

كما تعد هيئة ACAM من أحد أهم الهيئات التي لها دور في إظهار خصوصية حوكمة الشركات عن باقي القطاعات الأخرى من خلال مبادرتها في فتح مجال المشاورة والنقاش حول حوكمة شركات التأمين في جوان 2006، واعتمادا على هذه الأخيرة وعلى مجهودات كل من CAA و CCAMIP تم اصدار اول تقرير ACAM في أكتوبر 2007 حول حوكمة شركات التأمين بمعنى الواسع، اين أشار الى ضرورة إرساء مبادئ حوكمة الشركات بقطاع التأمين، تهدف الى تنظيم سير الشركة وتحديد المسؤوليات، الرقابة الداخلية والشفافية (Musy, 2007)

أما من منظور المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS التي تكون بمثابة إرشادات وقواعد يقوم عليها التطبيق العملي داخل الشركة، ويتم بموجها اعداد التقارير المالية التي يعتمد عليها حملة الأسهم وباقي أصحاب المصالح... الخ، هذه الأخيرة كذلك بدورها تتضمن مبدأ الإفصاح كأحد أهم القواعد التي تقوم عليها حوكمة الشركات طبعاً ان تم العمل عليها بالفعل، هنا نختص بذكر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) لأمرين:

أولاً: كونه أول معيار يتناول عقود التأمين، حيث تنوعت السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وتباينت تبعاً للممارسات في القطاعات الأخرى (سليمة، 2014)، كما إن تبني معيار عقود التأمين من قبل شركات التأمين يترتب عنه الاعتماد على معايير ذات علاقة مع المعيار، والتي تتمثل في: معيار تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة IFRS1، معيار عرض القوائم المالية IAS1، كما توجد معايير تعود إليها شركات التأمين عند تطبيقها لمعيار عقود التأمين وهي تتعلق بالمعايير الخاصة بتقييم الأصول والخصوم المالية IAS32، IAS39، IFRS7، باستثناء الأصول والخصوم التي ادخل في مجال تطبيق معايير أخرى كمنافع المستخدمين المشار إليها في IAS19 والمعيار IFRS2 (سليمة، 2014)

ثانياً: كونه يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار، من خلال مبدأ الإفصاح الذي يقدمه وكذا الذي تقدمه المعايير ذات العلاقة السابقة الذكر، بالإضافة لكون هذا المعيار يهدف الى الإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ ضمن البيانات المالية لشركة التأمين والتي تكون ناشئة عن عقود التأمين، وتساعد مستعملها على فهم المبالغ والمواعيد وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من عقود التأمين (سليمة، 2014)

يجدر بالذكر وإضافة لما سبق، الإشارة الى اصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في 18 ماي 2017 المتمثل في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 "يحدد مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار وقياسها وعرضها والافصاح عنها.

يتمثل هدف المعيار الدولي للتقرير المالي 17 في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود، وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازمة لتقويم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية (المالي، 2018)، حدد هذا المعيار ليحل مستقبلا محل المعيار الدولي IFRS 4 ويحل حيز التنفيذ سنة 2021، اتضح ان هذا المعيار الجديد يساعد المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية على فهم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين، والمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وأثرها على ربحية هذه الشركات ومركزها المالي (Foundation, 2017)

وعليه فان الحاجة للمعلومات ووضوحها والإفصاح عنها وعلى مستوى عال من الشفافية تشكل حلقة الوصل بين تنفيذ معايير المحاسبة الدولية ومدى تلاءم هذا التطبيق مع مفهوم حوكمة الشركات التأمين، فالإفصاح المحاسبي عن مضمون القوائم المالية والمحاسبية في الوقت الملائم لكل الأطراف المهتمة بها على حد سواء من اهم العناصر السبع التي وضعتها منظمة OCDE، (نبيل، 2017) الامر نفسه يعزز مبدأ الشفافية و الثقة بين أصحاب المصالح بالشركة ، فالإفصاح ومعلومات القوائم المالية ودقة التقارير المالية بالشركة وإدارة المخاطر تطبيقها كفيلا بان يكون بداية جيدة لحوكمة الشركات التأمين.

إضافة لما سبق نعزز خصوصية حوكمة شركات التأمين من خلال التطرق لقواعد وتوجيهات الملاءة الأوروبية لكونها تعتبر من بين احد اهم مصادر الاهتمام بحوكمة شركات التأمين والتي كان وسيكون لها دور مهم في تعزيز وترسيخ مبادئ وقواعد حوكمة الشركات بالقطاع المستهدف في بحثنا، وبتحديد بعد انتقالها من مقررات الملاءة II Solvabilité () الى مقررات الملاءة II (Solvabilité)، اين تم استحداث قواعد الاحترازية التي تهدف الى انشاء نظام قائم يحدد متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر تتوافق مع افضل ممارسات إدارة المخاطر بهدف الوصول الى تحقيق أكبر قدر من المواءمة في الملاءة المالية (قبلي و بن علي ، 2016) فخاصية الحاكمية لهذه القواعد المستحدثة تحملها لكونها لا تكتفي بموضوع المؤشرات والمعدلات الكمية ولكن تسعى الى ضمانات تغطية الجوانب النوعية المؤثرة على تعرض شركات التأمين للمخاطر (الرزاق، 2015) من خلال التوجيهات التي اقرت عليها هذه الهيئة والمتمثل في: (المصري، 2018)

- توجيهات كمية تحدد كيفية تكوين الاحتياطات الفنية وهامش المخاطرة وكذا راس المال الأدنى المطلوب بالإضافة الى ضرورة تكوين راس المال للملاءة.
- توجيهات نوعية تتمحور حول إدارة المخاطر والتحوط وضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة، من خلال مقررات تتعلق بالمعلومات والسوق.
- توجيهات المحاسبة الدولية IAS/IFRS من خلال مجموعة من المعايير تحدد آليات التسجيل المحاسبي لمختلف عمليات التأمين.

وكذلك يمكن توضيح مدى توافق اتفاقية الملاءة II للمتطلبات الحوكمة من خلال التوصيات الخمسة التي جاءت بها والمتمثل في: (pesin، 2012)

- التنظيم الإداري وهيئة الاشراف La responsabilité et AMSB: وهي الهيئة التي تحمل مسؤولية الاشراف على احترام الاحكام التشريعية والتنظيمية والإدارية بالشركة، ومسؤولية الارشاد والتوجيه وفق قانون يحكم الشركة (حوكمة الشركات) (Recontres, 2016).

- الوظائف الرئيسية ومسؤوليتها Les fonctions clés et la responsabilité: ووفقا لمقررات الملاءة II تم اصدار اربع وظائف رئيسية تمثلت في كل من وظيفة إدارة المخاطر ، وظيفة الامتثال ، ووظيفة التدقيق الداخلي ، والوظيفة الاكتوارية، كما تم الإشارة لهذه الوظائف على انها تحمل ميزة المساءلة والاستقلالية ، مرونة التواصل مع هيئة الاشراف سهولة الوصول الى المعلومة ، إمكانية التنسيق مع التدقيق الداخلي... الخ ، ولقد تمت الإشارة على ان هذه الوظائف نفسها نفس الوظائف والمسؤوليات التي اقرت عليها كل من الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و هذا الصياغ كذلك يمكن توضيح مدى توافق متطلبات الملاءة II في شركات التأمين مع ما تنص عليه حوكمة الشركات .

- قواعد السمعة والكفاءة Les règles d'honorabilité et de compétence: اين تم الإشارة الى متطلبات الاحترام والكفاءة وغيرها من الضوابط التي تحكم سير العاملين بشركة.

تقييم المخاطر والملاءة المالية ORSA'L: من خلال 3 تطبيقات:

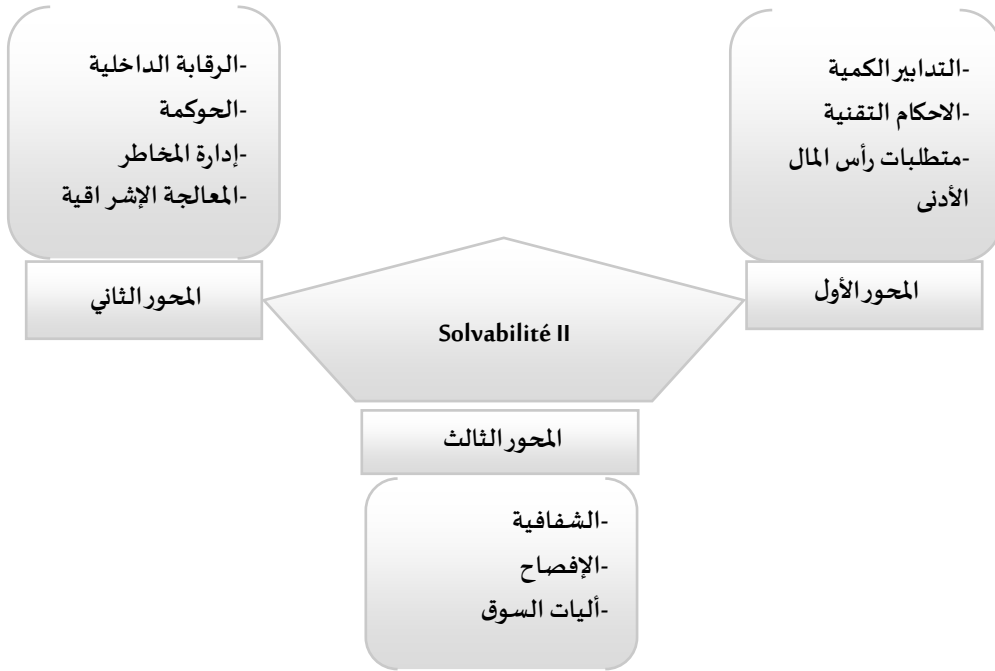
- تقدير احتياجات الملاءة الكلية.
- الامتثال لمتطلبات راس المال والمؤهلات التقنية.
- قياس المخاطر.

- تأكيد النماذج الداخلية La validation des modèles internes: خصصت هذه النماذج لحساب متطلبات راس المال في إطار إدارة مخاطر شركة التأمين، وذلك حتى يتسنى للمشرفين الحصول على الترخيص من هيئة ACP

من هنا يمكن توضيح مدى استناد مقررات الملاءة II على نظام حوكمة شركات من خلال توصيات الملاءة الأوروبية السابقة، وبغيتا في تجسيد ذلك في ارض واقع قطاع التأمين، وضعت هيكلا يضم ثلاث ركائز أساسية (Solvency II for beginners, 2013).

حيث يوضح هذا الهيكل فكرة عامة حول كيفية تحديد طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، مع كيفية تنفيذ متطلبات الملاءة المستهدفة أساسا، يمكن إظهار هذه الركائز وفق ثلاث محاور يوضحها الشكل التالي:

الشكل (01): محاور متطلبات الملاءة المالية II



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Society of actuaries in Irland. Solvency II for beginners, 16/05/2013. p04

من خلال الشكل:(رتيبة، 2018) يتضح ان كل توافق مع متطلبات الملاءة II فهو يخدم الشركة على تحقيق أهدافها بدأ من المحور الأول الخاص بمتطلبات الكمية الخاصة برأسمال الشركة بناء على تقييم أصولها ودراسة جدوى استثماراتها، مع التقدير الأمثل لتدفقات النقدية للشركة مع اخذ بعين الاعتبار لها مش الخطر الذي يمثل مستوى الحذر المكمل في حالة عدم الكفاية، بالإضافة الى الحرص على كل من راس المال الضروري للملاءة الذي يمثل احتياج الشركة للقيام بأعمالها ضمن مستوى سلامة معين، وتحديد معدل الحد الأدنى لراس المال يتوافق مع طبيعة وخصوصية شركات التأمين وهو يمثل الجانب المهم في هذا المحور فهو عنصر ضمان هام للشركة في الحالات الاستثنائية التي قد تتعرض لها، بالإضافة الأموال الخاصة التي تضمن للشركة امتصاص خسائر الاخطار الغير متوقعة واستمراريتها، اما المحور الثاني والذي يضم المتطلبات النوعية اختص بأنشطة الرقابة وطرق تسيير وإدارة مخاطر الشركة أي رصد ما اذا كانت الشركة تزاوّل نشاطها بشكل صحيح، اما ثالث محور فهو يشير الى تحقيق مستويات كافية من الإفصاح للمعلومات وبكل شفافية للسلطات الرقابية للتأمين، ووفقا لذلك يتوجب على شركات التأمين اصدار مختلف تقريرها سنوية حول الملاءة وحول الوضعية المالية للشركة. من خلال هذا الشرح الموجز للشكل الذي يحدد محاور توجهات قواعد الملاءة الأوروبية يتضح لنا مدى تطبيق حوكمة الشركات في ظل التوجهات الأوروبية للملاءة Solvabilité II، وعليه فان مرجعية الاحترازية الثانية والتي تهدف الى تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين من خلال ما تم استحداثه من توجهات حول تسيير الأخطار وادارتها حتى يتسنى الإفصاح عن هذه المخاطر اكيدة كانت ام احتمالية، من اجل تسيير استراتيجيات تمكن الشركة منمواجهتها ومعالجتها وكذا الرقابة الداخلية التي من شأنها ان تخدم الشركة من خلال التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في شركة التأمين وحماية أصولها. (شيخي و زواتنية ، 2017)

II - الطريقة والأدوات :

II-1 مجتمع وعينة الدراسة

تم اقتصار عينة الدراسة على ستة (6) شركات تأمين عاملة بالجزائر، تمثلت في الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، الشركة الجزائرية لتأمين الشامل (CAAT)، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، شركة SALAMA للتأمين، شركة ALIANCE للتأمين، الجزائرية للتأمينات (2A)، اذ وزعت (65) استبانة وهي موضحة في الجدول رقم () ونظرا لصعوبات التواصل والتنقل تم استرجاع (52) منها فقط، وبعد مراجعة ما تحصلنا عليه من الاستبانات تم الغاء ستة (6) استبانة لعدم توافرها لما

تضمنته الاستبانة، ليطم في الأخير قبول (48) استبانة صالحة للمعالجة والتقييم أي ما يعادل (70.76%) من العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة وهي تمثل نسبة كافية لإتمام البحث، وعليه يمكن توضيح عينة الدراسة وبشكل مختصر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الشركة

البيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	العدد الاستمارات الصالح للتحليل	%
SAA	15	12	10	21.7%
CAAT	10	08	07	15.2%
CAAR	10	10	09	19.6%
SALAMA	10	07	07	15.2%
ALLIANCE	10	07	07	15.2%
2A	10	08	06	13%
المجموع	65	52	46	100%

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أما بنسبة للفئة المستهدفة من مجتمع الدراسة فهي فئة قصدية على حسب المركز الوظيفي داخل الشركة والموضحة في الجدول رقم (4) تمثلت في كل من: مجلس الإدارة، مدير عام، مراجع داخلي، مدير إدارة المخاطر بالشركة، المسؤول المالي (محاسب)، استحصدت هذه الفئة بتحديد لكون درستنا اهتمت بدراسة الاليات الداخلية لحوكمة شركات كأدة من خلالها نقيس مستوى حوكمة الشركات بالشركة، وتحليل الوصفي لعينة مجتمعنا المستهدفة والموضحة في الجدول ادناه، يتضح ان (80.4%) من مجموع المستجوبين جامعيين وأصحاب دراسات عليا وهي نسبة ذات تركيز عالي، كما ان نسبة الموظفين الذين بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات (وهي مدة نرى انها كافية حتى يتمكن كل موظف في خلالها اكتساب خبرة جيدة في الميدان) تجاوزت الـ 50% من عينة الدراسة، وعليه واعتمادا على هاتين النسبتين، نسبة التأهيل العلمي والخبرة المهنية، فهي كافية لاعتماد اجابت العينة المحددة سابقا والعمل بها .

الجدول رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

المتغير	جنس المتغير	التكرار	%	المتغير	جنس المتغير	التكرار	%
الجنس	ذكر	30	65.2	المؤهل العلمي	ثانوي	00	00
	أنثى	16	34.8		مبي	9	19.6
الفئة العمرية	أقل من 25	1	2.2	المركز الوظيفي	جامعي	23	50
	34-25	14	30.4		دراسات عليا	14	30.4
	44-35	21	45.6		عضو مجلس الادارة	4	8.7
	54-45	9	19.6		مدير عام	6	13
	أكثر من 54	1	2.2		مراجع داخلي	10	21.7
					مدير إدارة مخاطر	12	26.1
					المسؤول المالي، المحاسب	14	30.4
سنوات الخبرة	5-1	5	10.9				
	10-6	14	30.4				
	15-11	16	34.8				
	20-16	6	13.1				
	25-21	2	4.3				
	أكثر من 25	3	6.5				

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

II - 2 منهج واداة الدراسة التطبيقية

تم اجراء الدراسة بالأسلوب المسحي لجمع البيانات اللازمة ميدانيا باستخدام الاستبانة، من خلال الاستعانة بدراسات سابقة ومراجع تصب في نفس موضوع البحث، وقد تم توزيع الأداة على فئة مستهدفة من مجتمع قطاع التأمين الفاعل بالجزائر وموضح

في الجدول رقم (3)، وبناء على مراجعة الدراسات السابقة تم بناء الاستبيان وفق سلم لكورت الثلاثي وقسمت الى قسمين: -القسم الأول خاص بالبيانات الشخصية -القسم الثاني خاص بأسئلة وفقرات الاستبيان، فالقسم الأول يضم خصائص الفئة المستجوبة وهي موضحة في الجدول رقم (4)، اما القسم الثاني فهو بدوره ينقسم الى محورين، المحور الأول يمثل آليات الحوكمة الداخلية والذي بدوره ينقسم الى ثلاثة (3) ابعاد خصص لكل آلية من اليات الحوكمة الداخلية بعد (12) فقرة الية مجلس الإدارة، 11 فقرة الية المراجعة الداخلية، 7 فقرات بنسبة لألية إدارة المخاطر)، اما المحور الثاني فاخصت بسبع (7) فقرات حول معرفة مدى التزام شركات التأمين العاملة بالجزائر لقواعد حوكمة شركات.

II-3- صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، بدايتا تم اثبات الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بلغ عددهم (5) محكمين، ووفقا لأراهم قام الباحثان بإعادة تصحيح وصياغة الاستبانة على ضوء موضوعية التحكيم.

أما من خلال جدول (5) والذي استخلصنا من خلاله معامل ألفا كرونباخ للمحاور الرئيسية للدراسة لقياس صدق أداة الدراسة، ودراسة ثبات ادة الدراسة من خلال جذر معامل ألفا كرونباخ، تبين لنا ان قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحوري الاستبانة كانت كالتالي: بالنسبة للمحور الأول 0.782 و0.712 بالنسبة للمحور الثاني، في المقابل كذلك نجد مقياس الثبات للمحوري الاول والثاني على الترتيب 0.884 و0.843، إضافة لما بلغت له قيمة الفا كرونباخ لجميع العبارات 0.777، جميعها قيم صدق وثبات عالية مما يدل على وضوح وموثوقية محاور الدراسة، وهذا ما يجعلها تحمل صفة الصلاحية للتطبيق الميداني.

الجدول رقم (05): مستخلص معامل ألفا كرونباخ للمحاور الرئيسية للدراسة

الرقم	المحور	قيمة معامل ألفا	مقياس الثبات
01	آليات الحوكمة الداخلية	0.782	0.884
02	مدى التزام شركات التأمين العاملة بالجزائر لقواعد حوكمة شركات	0.712	0.843
المجموع	مجموع العبارات	0.777	0.881

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق 1.2.3)

II-4- اختبار طبيعة التوزيع للمقياس : قصد معرفة بيانات محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، قمنا باستخدام اختبار (SampleKolmogorov-Smirnov)، وعلى اسسه توصلنا الى النتائج الموضحة في الجدول (06).

فمن خلال النتائج المتحصل عليها، تتضح قيمة Sig بالنسبة للمحور الأول بقيمة Sig=0.2 اما قيمة Sig المحور الثاني ما يعادل Sig=0.059، وبما ان قيمة Sig لكل محور تتعدى 0.05 (Sig>0.05) فإننا في هذه الحالة نتحقق بإتباعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov)

الرقم	المحور	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	آليات الحوكمة الداخلية	0.200
02	مدى التزام شركات التأمين العاملة بالجزائر لقواعد حوكمة شركات	0.059

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق 4)

III- النتائج ومناقشتها :

III-1- الارتباط بين الحوكمة وآلياتها الداخلية

بعد احتساب معامل الارتباط بيرسون في كل حالة من حالات الارتباط بين كل من حوكمة الشركات مع كل آلية من آلياتها (آلية مجلس الإدارة، آلية المراجعة الداخلية، آلية إدارة المخاطر). والموضحة في الجدول رقم (07)، يتضح وجود ارتباط بين حوكمة الشركات وبين كل من الآليات السابقة الذكر، حيث بلغت نسبة الارتباط بين حوكمة الشركات و آلية مجلس الإدارة (64%)، اما نسبة الارتباط بين حوكمة الشركات وآلية المراجعة الداخلية فكانت مرتفعة بقيمة (73%)، وأخيرا نسبة الارتباط بين حوكمة الشركات وآلية إدارة المخاطر بمقدار (62%)، ومنه ومن خلال النتائج المتحصل عليها نأكد مدى مساهمة كل آلية على حدى في اثراء و إرساء حوكمة الشركات بالشركة، كما يمكن القول ان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على التطبيق الجيد لآلياتها.

وكنتيجة تفصل ما توصلنا اليه: فكون حوكمة الشركات تعتمد في تطبيقها مجموعة من المبادئ العالمية، نجد وبدورها تلك الاليات تسهر على تحقق تلك المبادئ مما ينعكس ذلك على تحقيق حوكمة الشركات بمفهومها الواسع.

الجدول رقم (07): معامل الارتباط بين حوكمة الشركات ومجالاتها

إدارة المخاطر	المراجعة الداخلية	مجلس الإدارة	حوكمة الشركة	معامل الارتباط بيرسون	حوكمة الشركة
0.622	0.731	0.645	1	معامل الارتباط بيرسون	حوكمة الشركة
,000	,000	,000		مستوى الدلالة	
0.076	0.127	1	0.645	معامل الارتباط بيرسون	مجلس الإدارة
0.617	0.400		,000	مستوى الدلالة	
0.310	1	0.127	0.731	معامل الارتباط بيرسون	المراجعة الداخلية
0.036		0.400	,000	مستوى الدلالة	
1	0.310	0.076	0.622	معامل الارتباط بيرسون	إدارة المخاطر
	0.036	0.617	,000	مستوى الدلالة	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق 5)

III-2- تحليل بيانات الدراسة : قصد تحليل بيانات استبانة الدراسة اعتمدنا على مخرجات كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، قيم t القيمة المعنوية، وتحديد رتبة كل عبارات الاستبانة الدراسة، ووفقا لكل من :

- سلم قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكارت الثلاثي الموضحة في جدول رقم (08) 1
- نتائج عينة الدراسة حول الية مجلس الادارة والموضحة في الجدول رقم (09) 2
- نتائج عينة الدراسة حول الية المراجعة الداخلية والموضحة في الجدول رقم (10) 3
- نتائج عينة الدراسة حول الية إدارة المخاطر والموضحة في الجدول رقم (11) 4
- نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى التزام شركات التأمين بقواعد الحوكمة المدونة في جدول رقم (12) 5

نجد:

من 1 و2 يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد الأول من المحور الأول الخاص بآلية مجلس الإدارة قد بلغت 2.35 بانحراف معياري قدره 0.82، وهي قيمة مكنت المحور بحصولها على درجة موافق، ووفقا لترتيب عبارات البعد الأول من المحور أخذت العبارة الثامنة (8) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.72 المتمثل في "يتولى مجلس الإدارة مهمة تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، فالملاحظ لقيمة متوسط حساب العبارة أنها تصنف ضمن درجة موافق من السلم المعتمد بأهمية نسبية مرتفعة قدرت 90.57%، وهي نتيجة منطقية بحكم أنها تعد من المهام والوظائف الرئيسية للمجلس، تليها نفس الشيء العبارة التاسعة (9) التي تنص على " يتولى مجلس الإدارة مراقبة ومتابعة الإجراءات التنفيذية لشركة التأمين" بأهمية نسبية 86.95%، وهذا ما يتوافق مع الأدبيات النظرية من حيث تعد ثاني أهم وظيفة لمجلس الإدارة من وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف عليها، أما العبارة الثانية (2) والتي تنص على " يقوم مجلس الإدارة على الشفافية في ترشيح وانتخاب أعضائه" فأخذت المرتبة الأخيرة بمعدل متوسط قدره 2.07 وهي قيمة منخفضة تقابل تصنيف محايد، ولمعرفة ما إذا هناك تطبيق فعلي لها يمكن الرجوع إلى القيمة المعنوية ل t والمقدرة ب 0.006 وهي أقل من 0.05، ما يدل على وجود شفافية لكن بدرجة منخفضة بناء على قيمة الأهمية النسبية المقدر ب 68.83%، على العموم واعتمادا على قيم متوسطات موافقات عينة الدراسة والتي تراوحت ما بين (2.07 – 2.72)، وهذه النتيجة يتضح تباين آراء عينة الدراسة المتقاربة حول موافقاتهم مدى تطبيق آلية مجلس الادارة في تجسيد حوكمة الشركات.

الجدول رقم (08): قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكارت الثلاثي

المحور الأول	غير موافق	محايد	موافق
المحور الثاني	التزام ضعيف	التزام مقبول	التزام قوي
قيم المتوسطات الحسابية	1-1.66	1.67-2.33	2.34-3

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (09): نتائج عينة الدراسة حول آلية مجلس الإدارة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t المحسوبة	القيمة المعنوية	الأهمية النسبية	الترتيب
01	تحتوي تشكيلة اعضاء مجلس ادارة	2,38	0,83	5,743	,000	78,98	5

						شركة التأمين على اعضاء مستقلين وغير مستقلين	
02	2,07	0,93	2,887	,006	68,83	13	يقوم مجلس الإدارة على الشفافية في ترشيح وانتخاب أعضائه
03	2,50	0,81	6,953	,000	83,33	3	تحتوي تشكيلة مجلس الإدارة لشركة التأمين على أعضاء ذوي خبرات علمية وعملية متخصصة
04	2,22	0,89	4,161	,000	73,91	11	ينفذ مجلس الإدارة مهامه المالية والتشغيلية والرقابية وفق معايير أخلاقية وموضوعية واضحة
05	2,28	0,91	4,562	,000	76,08	9	يضمن مجلس الإدارة المعاملة العادلة بين جميع المساهمين
06	2,37	0,85	5,564	,000	78,98	6	يزود مجلس الإدارة المساهمين وبشكل دوري بتطورات الحاصلة حول وضع العام للشركة
07	2,09	0,89	3,177	,003	69,56	12	تتميز عملية الاتصال بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمرونة
08	2,72	0,62	11,448	,000	90,57	1	يتولى مجلس الإدارة مهمة تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة
09	2,61	0,68	9,329	,000	86,95	2	يتولى مجلس الإدارة مراقبة ومتابعة الإجراءات التنفيذية لشركة التأمين
10	2,26	0,88	4,553	,000	75,35	10	يتمتع تقرير مجلس الإدارة بالشفافية والإفصاح الكافي حول الوضع المالي لشركة التأمين وادائها
11	2,48	0,75	7,285	,000	82,60	4	يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإبلاغ في حالة ملاحظة معاملات غير نظامية وغير تشريعية سارية بالشركة
12	2,30	0,81	5,292	,000	76,80	7	يساهم مجلس إدارة في تحقيق استقلالية المراجعين الداخليين وكذا الخارجيين
13	2,29	0,81	5,147	,000	76,08	8	يتكون مجلس الادارة من مجموعة لجان كلجان المراجعة ولجان التعيينات.....تساهم في تسيير الشركة
							المتوسط العام للبعد الأول حول دور مجلس الإدارة في نشاط شركات التأمين الخاصة وفقا لقواعد الحوكمة
		0,82	2,35	12,001	,000		

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من 1 و3 يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد الثاني من المحور الأول الخاص بآلية المراجعة الداخلية قد بلغت 2.4، وبانحراف معياري قدره 0.77، وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لعينة الدراسة على عبارات البعد الثاني كانت بدرجة موافق، ووفقا لترتيب عبارات البعد الثاني من المحور أخذت العبارة الثالثة (3) القائلة بأن " يعمل المراجع الداخلي وباستمرار بتدقيق البيانات الدفترية والسجلات المحاسبية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.87 وبأهمية نسبية تقدر بـ 95.64، لتلها بنفس المستوى القياسي العبارة العاشرة (10) والتي تنص على أن " تتأكد المراجعة الداخلية من صدق صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المعمول بها" بأهمية نسبية 90.57%، إن الملاحظ من العبارتين أنهما مرتبطتان بشكل وثيق، فالمراجعة الداخلية عادة ما يركز على هدفين أساسيين، الأول هدف الحماية وهذا ما نتج عن ارتباط العبارتين، والثاني هدف التطوير وهو أصعب جزء خاصة في البيئة الجزائرية، فهي تعتمد على استقلالية المراجع الداخلي بدرجة كبيرة ما يسمح له بتقديم سياسات علاجية وإرشادية تسمح له برسم الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، ولهذا بالرجوع إلى الجدول رقم (10) نجد العبارة السادسة (6) أخذت المرتبة الأخيرة والتي تنص على " يقوم المراجع الداخلي في حالة كشف أي خلل برسم حلول مقترحة لمواجهةها" بمعدل متوسط قدره 1.74 وهي قيمة منخفضة جدا مقارنة بمتوسط باقي العبارات، على العموم واعتمادا على قيم الانحراف

المعياري لكل عبارة والتي تشير الى مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي قد جاءت منخفضة متقاربة بقيم تتراوح بين 0.45 - 0.87 دالة بذلك على إيجابية اجابات العينة حول موافقتهم لمدى تطبيق آلية المراجعة الداخلية في تجسيد حوكمة الشركات.

الجدول رقم (10): نتائج عينة الدراسة حول آلية المراجعة الداخلية

8	76,80	,000	4,969	0,87	2,31	تتم عملية المراجعة الداخلية بشركة التأمين بواسطة شخص مؤهل ومستقل	1
3	86,22	,000	7,727	0,80	2,59	تساعد المراجعة الداخلية الإدارة في تنفيذ السياسات الإدارية	2
1	95,64	,000	17,976	0,45	2,87	يعمل المراجع الداخلي وباستمرار بتدقيق البيانات الدفترية والسجلات المحاسبية	3
7	78,25	,000	5,590	0,82	2,35	يقوم المراجع الداخلي بتقييم الخطط والإجراءات السارية المفعول قصد اكتشاف مواطن الاختلال والضعف بالشركة	4
9	76,80	,000	4,969	0,87	2,30	تحقق المراجعة الداخلية الضبط الداخلي ضد أي تجاوزات قد تتعرض لها شركة التأمين	5
11	57,97	,586	,549	0,85	1,74	يقوم المراجع الداخلي في حالة كشف أي خلل برسم حلول مقترحة لمواجهتها	6
10	75,35	,000	4,689	0,85	2,26	تضمن المراجعة الداخلية الحماية اللازمة لممتلكات الشركة من الغش والفساد	7
4	81,88	,000	6,191	0,86	2,46	يحقق المراجع الداخلي الإفصاح المحاسبي الكافي عن مضمون القوائم المالية والمحاسبية في الوقت المناسب	8
5	81,15	,000	6,428	0,81	2,43	يحقق المراجع الداخلي الإفصاح وبشكل تفصيلي للمعلومات حول الأطراف ذوي العلاقة بشركة التأمين	9
2	90,57	,000	10,840	0,66	2,72	تتأكد المراجعة الداخلية من صدق صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المعمول بها	10
6	78,98	,000	6,993	0,68	2,37	تساهم المراجعة الداخلية في تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة لنشاط شركة التأمين	11
		,000	11,162	0,77	2,40	المتوسط العام للبعد الثاني حول دور المراجعة الداخلية في نشاط شركات التأمين الخاصة وفق لقواعد الحوكمة	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من 1 و 4 يتضح ان قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد الثالث من المحور الأول الخاص بآلية ادارة المخاطر قد بلغت 2.36 وهي قيمة تقع في المجال (2.34-3) أي بدرجة موافق، ووفقا لترتيب عبارات البعد الثالث من المحور الاول أخذت العبارة الاولى (1) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.93، وهي نتيجة منطقية فجل الشركات دون الحصر لها قسم خاص بإدارة مخاطر الشركة، وهذا نظرا لخصوصية عمل الشركة، أما العبارة السادسة (6) فأخذت المرتبة الاخيرة بمعدل متوسط قدره 1.98 وهي قيمة منخفضة بأهمية نسبية 65.94%، والتي تنص على " ممارس لجنة إدارة المخاطر لمهامها داخل الشركة وفقا للأساليب والمعايير الدولية"، فبالرجوع إلى واقع نظام شركات التأمين الجزائرية فإنه ما يزال يركز على المتطلبات التقليدية بشقيها النوعي والكمي، فالملاءة 02 ركزت على تفعيل هذه الآلية من خلال معرفة الأخطار التي تتعرض لها الشركة وترتيبها حسب الأولوية، مع العمل على

احداث تناسق بين سياسة إدارة المخاطر هذه ومختلف استراتيجيات الشركة وسياساتها التأمينية، ولهذا فهي بعيدة كل البعد عن الأنظمة العالمية، على العموم واعتمادا على قيم الانحراف المعياري لكل عبارات البعد الثالث والتي تشير الى مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي قد جاءت منخفضة مقارنة بقيم تتراوح بين 0.33 و 0.93 دالة بذلك على إيجابية اجابات العينة حول البعد محل الاهتمام، ونظرا لقيم متوسطات موافقات عينة الدراسة والتي تراوحت ما بين (1.98 – 2.93)، ومن هنا يتضح تباين اراء عينة الدراسة المتقاربة حول موافقاتهم لمدى تطبيق آلية ادارة المخاطر في تجسيد حوكمة الشركات، وبهذه النتيجة يمكننا القول ان شركات التأمين العاملة بالجزائر ومن خلال هذه الالية فإنها تمارس حوكمة الشركات بمستوى مقبول في ما يخص الية مجلس الادارة.

الجدول رقم (11): نتائج عينة الدراسة حول آلية إدارة المخاطر

1	97,82	,000	26,253	0,33	2,93	يوجد لدى شركة تأمين قسم خاص بإدارة مخاطر الشركة	1
5	75,35	,000	4,427	0,91	2,26	يتكون قسم إدارة المخاطر بشركة التأمين من لجنة متخصصة كفؤة	2
2	84,77	,000	7,328	0,81	2,54	تعمل لجنة إدارة المخاطر على مراقبة مدى تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية بشركة التأمين	3
6	71,01	,001	3,530	0,88	2,13	تعمل لجنة إدارة المخاطر على بناء نموذج خاص لتقييم ومواجهة مخاطر شركة التأمين	4
4	76,08	,000	4,689	0,89	2,28	تقوم لجنة إدارة المخاطر بإعداد التقديرات المستقبلية للأخطار التي قد تتعرض لها شركة التأمين	5
7	65,94	,030	2,246	0,93	1,98	تمارس لجنة إدارة المخاطر مهامها داخل الشركة وفقا للأساليب والمعايير الدولية	6
3	78,98	,000	5,743	0,83	2,37	تصدر لجنة إدارة المخاطر وبصفة دورية تقارير عن طبيعة وحجم المخاطر المتسببة بشركة التأمين	7
		,000	8,600	0.80	2.36	المتوسط العام للبعد الثالث حول دور إدارة مخاطر شركات التأمين الخاصة وفق لقواعد الحوكمة	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من 1 و 5 يتضح ان قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني الخاص بمدى التزام شركات التأمين الخاصة العاملة بالجزائر لقواعد حوكمة شركات قد بلغت 2.16 بانحراف معياري قدره 0.85، وهي قيمة تقابل المستوى المقبول من الالتزام، ووفقا لترتيب عبارات المحور الثاني اخذت العبارة الثالثة (3) المرتبة الأولى والتي نصت على " تلزم شركة التأمين القائمين على تسييرها بالعمل وفق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات" بمتوسط حسابي قدره 2.52، ومن ملاحظ لقيمة المتوسط الحسابي للعبارة انها تصنف ضمن الالتزام القوي من السلم المعتمد، وهو أمر محفز ودليل على أن الشركات الجزائرية تسعى جاهدة نحو تطبيق الحوكمة والالتزام بها وفق أسسها ومبادئها وقواعدها، لكن من جهة أخرى للاحظنا من إجابة المستجيبين أن قواعد الحوكمة لهذه الشركات لا تتسم بالوضوح التام، وهذا ما جعل بعمال هذه الشركات ليس لهم دراية كافية بمفهوم وأهمية الحوكمة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (12)، بحيث أخذت العبارتين السابعة (7) والسادسة (6) المرتبة الأخيرة بمعدل متوسط منخفض قدره 1.93 و 1.72 على التوالي، مع عدم معنوية قيم t والمقدرة بـ 0.053 و 0.718 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود التزام لهذين العبارتين، على العموم و اعتمادا على قيم الانحراف المعياري لكل عبارة من المحور الثاني والتي تشير الى مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي قد جاءت منخفضة مقارنة بقيم تتراوح بين 0.77 و 0.90 دالة بذلك على إيجابية اجابات العينة حول المحور الثاني، ونظرا لقيمة متوسطات موافقات عينة الدراسة للمحور الثاني والمقدر بـ 2.16 وبقيمة معنوية t قدرت بـ 0.000 وهي أقل من 0.05، فيمكن القول عموما أن شركات التأمين الناشطة بالجزائر تعتم حوكمة الشركات ضمن نظامها الداخلي بمستوى متواضع من التطبيق.

الجدول رقم (12): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى التزام شركات التأمين بقواعد الحوكمة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t المحسوبة	القيمة المعنوية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يلتزم مجلس الإدارة بممارسة أسلوب الإدارة الجيدة في تسيير شركة التأمين	2,37	0,77	6,158	,000	78,98	2
2	يقوم مجلس الإدارة بوضع لائحة داخلية تشمل قواعد الحوكمة الخاصة بها	2,17	0,88	3,897	,000	72,46	4
3	تلزم شركة التأمين القائمين على تسييرها بالعمل وفق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات	2,52	0,78	7,393	,000	84,05	1
4	تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن مدى تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات	2,13	0,88	3,530	,001	71,01	5
5	يعد الإفصاح والانضباط والشفافية من أولويات شركة التأمين	2,28	0,86	4,828	,000	76,08	3
6	جميع عمال الشركة على دراية كافية بمبادئ وقواعد الحوكمة	1,72	0,89	0,363	,718	57,24	7
7	تتميز القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بتطبيق الحوكمة بالوضوح لدى شركة التأمين	1,93	0,90	1,986	,053	64,49	6
المتوسط العام للمحور الرئيسي الأول		2.16	0.85	6,449	,000		

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

III-3 اختبار فرضيات الدراسة

اختبار فرضية "لا يوجد تطبيق لآليات الحوكمة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية" ومن اجل اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على نتائج الجدول رقم (13) اين بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكل الية، مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر على الترتيب: (2.34)، (3.39)، (2.35) بانحراف معياري لكل الية على الترتيب قدره: (0.38)، (0.44)، (0.54) ومن خلال هذه النتائج يمكن تأكد ما توصلنا اليه من خلال تحليلنا لبيانات الدراسة السابقة اين توصلنا الى تفوق الية المراجعة الداخلية عن باقيه الليات في تحقيق مستوى الالتزام لحوكمة الشركات، نلاحظ كذلك قيمة المتوسط الحسابي الكلية مساوية (2.36) بانحراف معياري كلي قدره (0.29) بإضافة الى قيم كل من قيم t المحسوبة والقيم المعنوية حيث بلغت قيمة t المحسوبة الكلية لجميع الليات (16.07)، تحت مستوى دلالة قدره (0.00) و هو اقل من (0.05)، مما يعني ان عينة شركات التأمين بالجزائر محل الدراسة تطبق الليات الحوكمة الداخلية.

جدول رقم (13): آليات الحوكمة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	الآليات الداخلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t المحسوبة	القيمة المعنوية	الترتيب	الحكم
01	مجلس الإدارة	2.3495	0.384	12.001	,000	3	تطبيق فعلي
02	المراجعة الداخلية	2.3992	0.443	11.162	,000	1	تطبيق فعلي
03	إدارة المخاطر	2.3571	0.541	8.600	,000	2	تطبيق فعلي
جميع الآليات		2.3689	0.2949	16.072	,000		تطبيق فعلي

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق 6.7)

اختبار فرضية "لا يوجد التزام لقواعد الحوكمة في شركات التأمين العاملة بالجزائر" ومن اجل اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على نتائج الجدول رقم (14) اين نلاحظ قيمة المتوسط الحسابي قد بلغت (2.16) وهو منخفض حسب قيم المتوسطات الحسابية الموضح في الجدول رقم (08)، بالإضافة الى قيم كل من قيم t المحسوبة والقيم المعنوية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (6.44)، تحت مستوى دلالة قدره (0.00) وهو اقل من (0.05)، مما يدل على وجود التزام مقبول لقواعد الحوكمة في شركات التأمين بالجزائر.

جدول رقم (14): التزام شركات التأمين الجزائية لقواعد الحوكمة

التزام شركات التأمين العاملة بالجزائر لقواعد حوكمة شركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t المحسوبة	القيمة المعنوية	الحكم
التزام مقبول نوعا ما	2.1615	0.51693	6,449	,000	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق 8.9)

IV- الخلاصة:

في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها بخصوص علاقة اليات حوكمة الشركات وشركات التأمين العاملة بالجزائر، من خلالها اتضح لنا اهمية تطبيق حوكمة الشركات في قطاع التأمين، وان رفع مستوى الوعي لدى المختصين بالشركة حول ضرورة توفير إطار تنظيمي او لائحة تنظم حوكمة شركات لدى قطاع التأمين على وجه الخصوص، حيث ومن خلال هذا الاطار يمكننا تحديد مسؤوليات جميع مستويات الادارة بالشركة، تشديد ضرورة الافصاح عل بيانات والقوائم المالية بشركة مما يزيد من ثقة العملاء، تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق حوكمة الشركات، اعداد الاطر الرقابية والتشريعية الواضحة التطبيق، اما بخصوص النتائج الفعلية المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- ✓ وجود علاقة ارتباط قوية ومباشرة بين تطبيق اليات الحوكمة الداخلية (مجلس الادارة، المراجعة الداخلية، ادارة المخاطر) ومدى ارساء مفهوم حوكمة الشركات.
- ✓ توجيه مجالس الادارة لجميع شركات التأمين العاملة بالجزائر بضرورة توفيرها على اليات واضحة تعمل على تحقيق اهداف الشركة.
- ✓ دعم وتفعيل مهام قسم ادارة المخاطر بشركة التأمين نظرا لخصوصية نشاطها عن باقي القطاعات الاخرى.
- ✓ رفع مستوى التنسيق بين الجهات الرقابية الخاصة بشركة التأمين وضرورة عملها وفق مبدأ الافصاح والشفافية التامة.
- ✓ رفع مستوى الوعي لدى كافة الاطراف العاملة بشركة التأمين وبجميع كفاءاتهم ومستوياتهم لمفهوم حوكمة الشركات.

- ملاحق:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,782	31

الملحق 2-

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,712	7

الملحق 3-

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,777	38

الملحق 4-

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov		
	Statistic	df	Sig.
المحور الأول	,072	46	,200
محور الثاني	,140	46	,059

الملحق 5-

Correlations

		المحور الأول	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث
المحور الأول	Pearson Correlation	1	,645**	,731**	,622**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	46	46	46	46
البعد الأول	Pearson Correlation	,645**	1	,127	,076
	Sig. (2-tailed)	,000		,400	,617
	N	46	46	46	46
البعد الثاني	Pearson Correlation	,731**	,127	1	,310*
	Sig. (2-tailed)	,000	,400		,036
	N	46	46	46	46
البعد الثالث	Pearson Correlation	,622**	,076	,310*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,617	,036	
	N	46	46	46	46

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق -6-

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البعد الأول	46	2,3495	,38400	,05662
البعد الثاني	46	2,3992	,44308	,06533
البعد الثالث	46	2,3571	,54190	,07990
المحور الأول	46	2,3689	,29492	,04348

الملحق -7-

One-Sample Test

	Test Value = 1.67					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
البعد الأول	12,001	45	,000	,67950	,5655	,7935
البعد الثاني	11,162	45	,000	,72921	,5976	,8608
البعد الثالث	8,600	45	,000	,68714	,5262	,8481
المحور الأول	16,072	45	,000	,69886	,6113	,7864

الملحق -8-

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الثاني	46	2,1615	,51693	,07622

الملحق -9-

One-Sample Test

	Test Value = 1.67					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور الثاني	6,449	45	,000	,49149	,3380	,6450

الإحالات والمراجع :

1. العابدي دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية- (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
2. عادل حسن محمد الشيخ اسماعيل. (2016). دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين -دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية-(أطروحة دكتوراه). المحاسبة والتمويل، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. قبلي نبيل. (2017). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين –دراسة حالة-، (أطروحة دكتوراه). شلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
4. wang, J., Jeng, V., & Peng, J. (2007). The Impact of Corporate Governance Structure on the Efficiency Performance of Insurance Companies in Taiwan. The Geneva Papers on Risk and Insurance - Issues and Practice(32), 264-282.
5. Huang, L-Y., Tzy-yhi, H., & Gene c, L. (2007). Does Corporate Governance and Ownership Structure Influence Performance? Evidence from Taiwan Life Insurance Companies. Journal of Insurance Issues, 30(02), 123-151
6. Guest, P. M. (2009).), the Impact of Board Size on Firm Performance Evidence from the UK. the European Journal of Finance, 15(04), 385-404.
7. Eling, M., & Sebastain, M. (2009). Corporate Governance and Risk Taking: Evidence from the U.K. and German Insurance Markets. UNIVERSITÄT ULM..PP 01-39
8. محمد بن حمد النصار. (2016). دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الاموال في شركات التأمين. مصر: دار الكتاب الجامعي.
9. Musy, E. (2007). Le contrôle interne dans les organismes d'assurance, rôle enjeux et perspectives d'évolution. Mémoire soutenu pour obtenir du diplôme du MBA manager d'entreprise. Spécialisation assurance, France: Ecole Nationale d'assurance.
10. طبايبي سليمة. (2014). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ الدولية-دراسة حالة شركات التأمين الجزائرية، (أطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف.
11. مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي. (2018). المعيار الدولي للتقرير المالي 17 " عقود التأمين ". السعودية: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
12. Foundation, I. (2017, mai 2018). Pocket Guide to IFRS Standards-the global financial reporting language. Retrieved from www.ifrs.org
13. نبيل قبلي ، و بلعزوز بن علي . (2016). حوكمة شركات التأمين في ظل القواعد الاحترازية لشركات التأمين II (Solvability II)، مجلة التكامل الاقتصادي، 04(03).
14. جبار عبد الرزاق. (2015). عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين –مع إشارة خاصة لحالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية، 01(01).
15. نشرة الاتحاد للتأمين المصري. (1 ماي، 2018). دور الملاءة المالية في تعزيز حوكمة شركات التأمين. تم الاسترداد من [PageDetailID=1288&http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244](http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244)
16. pesin, F. (2012). La gouvernance dans le cadre de Solvabilité II. le point de vue de l'ACP, (pp. 2-13).
17. Recontres, A. (2016, AOUT 22). la gouvernance selon solvabilité 2. Retrieved from https://www.amrae.fr/sites/default/files/udr/2016_02_04_A8_CaptivesGouvernanceSolvency2_AMRAE.pdf
18. Solvency II for beginners. (2013, MAI 16). Retrieved from Society of actuaries.
19. طرطاق رتيبة. (2018). مدى توافق القواعد المطبقة في شركات التأمين الجزائرية مع متطلبات نظام الملاءة 2. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 09(04)، 44-42.
20. بلال شيخي ، و عبد القادر زواتنية . (ديسمبر، 2017). أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعييار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية(08).